

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

لكن قد لا يطلق لفظ التفاضل كما لا يطلق لفظ التماثل لا لأن الصفات متماثلة عنده بل هو ينفي التماثل لعدم التعدد و لعدم إطلاق التغاير كما يقال هل يقال الصفات مختلفة أم لا و هل هي متغايرة أم لا و هل يقال في كل صفة إنها الذات أو غيرها أو لا يجمع بين نفيهما و إنما يفرد كل نفي منهما أو لا يطلق شيء من ذلك فهذه الأمور لا إختصاص لها بهذه المسألة مسألة التفضيل .

ولا ريب أن التماثل أو التفاضل لا يعقل إلا مع التعدد و تعدد أسماء □ و صفاته و كلماته هو القول الذي عليه جمهور المسلمين و هو الذي كان عليه سلف الأمة و أئمتها و هو الموافق لفطرة □ التي فطر عليها عباده فلهذا كان الناس يتخاطبون بموجب الفطرة و الشريعة و إن كانت لبعضهم أقوال آخر تنافى الفطرة و الشريعة و تستلزم بطلان ما يقوله بمقتضى الفطرة و الشريعة فإن القرآن و السنة قد دلا على تعدد كلمات □ في غير موضع و قد قال تعالى (^ قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي و لو جئنا بمثله مدادا ^) و قال تعالى (^ و لو أن ما في الأرض من شجرة أقلام و البحر يمدده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات □ ^) .

و قد ذكرنا في غير هذا الموضع قول السلف و أنهم كانوا يثبتون □ كلمات لا نهاية لها و بينا النزاع في تعدد العلوم و الإيرادات و أن